الفوج : 05 جامعة محمد خيضر، بسكرة . المقياس : مالية عامة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية

والتسيير تخصص علوم محاسبية.

بحث حول :

النظام المالي الإسلامي

❖ من إعـــداد :

دندوقة دنيـــا.

زلماطي مـــروة.

خلفة سنـــدس.

رحمون أصالـة.

❖ تحت إشـــراف :

د/ حاسة إسماعيل

خطـــة البـــحث :

المقدمة :

المبحث الأول: ماهية النظام المالي الإسلامي.

المطلب الأول: مفهوم النظام المالي الإسلامي.

المطلب الثاني: مبادئ النظام المالي الإسلامي.

المطلب الثالث: خصائص النظام المالي الإسلامي.

المبحث الثاني: سياسة النظام المالي الإسلامي و إيراداته و نفقاته.

المطلب الأول : السياسة المالية في الاقتصاد الإسلامي .

المطلب الثاني : إيرادات و نفقات الدولة في ظل الاقتصاد الإسلامي .

المبحث الثالث: أدوات الاستثمار و قواعده في النظام الإسلامي.

المطلب الأول : الأدوات الاستثمارية في ظل الاقتصاد الإسلامي.

المطلب الثاني : قواعد الاستثمار في الاقتصاد الإسلامي.

خاتمة.

المقدمة:

إن الانتكاسات التي أصبحت تلازم الاقتصاديات المعاصرة أو ضحت بما لا يدعو إلى الشك إلى ضرورة البحث عن مبادئ و أسس أخرى تكون أكثر عدلا و إنصافا ، ومن هذا البحث سوف نتطرق إلى أهم مبادئ وخصائص و مختلف ميكانيزمات النظام المالي الإسلامي .

يقول " جاك أوستري " أحد العلماء الفرنسيين البارزين في الاقتصاد : إن طرق الإنماء الاقتصادي ليس محصورا في النظامين المعروفين (الرأسمالي و الاشتراكي)، بل هناك مذهب اقتصادي ثالث راجح هو مذهب الاقتصاد الإسلامي، و سيسود هذا المذهب عالم المستقبل ، لأنه طريقة كاملة للحياة المعاصرة .

يأتي هذا الاعتراف ليؤكد على القصور الذي يميز المذهبين الاقتصاديين الرأسمالي والاشتراكي ، لأن أفكارهما و آرائهما متأثرة بنوازع بشرية في حدود ظروف خاصة ، حتى و إن اختلفا في ظاهرها بتركيز الأول على الفرد و الثاني على الجماعة ، فإنهما يصدران عن أصل واحد وهو الفصل بين النشاط الاقتصادي و الأخلاق ، فلا يعنيهما أن يكون النشاط الاقتصادي أخلاقيا أو غير أخلاقي، و لا يهمهما الحلال و الحرام ، العدل أو الظلم ، وإنما يعنيهما تحقيق المنفعة فحسب بينما الاقتصاد الإسلامي يخضع بكل جوانبه إلى تعاليم الدينية ، هذا ما جعل منه مذهبا ذا صفة إنسانية و رسالة واضحة ، وليس علما أو مجموعة من العلوم المختلفة المقتصرة على تفسير القوانين والظواهر الطبيعية فقط .

فما هي ميكانيزمات النظام المالي الإسلامي؟

المبحث الأول :ماهية النظام المالي الإسلامي.

المطلب الأول :مفهوم النظام المالي الإسلامي :

- نظام الاقتصاد الإسلامي أسلوب اقتصادي معتمد على الإسلام في استخدام الموارد من أجل توفير حاجات الناس .

ويعرف نظام الاقتصاد الإسلامي أيضا بأنه نظام مرتبط بالعقيدة و الأخلاق الإسلامية ، يحتوي على مجموعة من الإرشادات التي تساهم في التحكم بالسلوك الاقتصادي، وتحديداً في مجالات الادخار ولإنفاق.

- يمكن أن نعرف النظام المالي الإسلامي بأنه مجموعة من الأحكام الشرعية التي وردت في القرآن الكريم، و السنة النبوية، فيما يتعلق بالأموال و كيفية الحصول عليها و طرق ذلك، و كيفية التصرف فيها أي : بالمالية العامة وكيفية جباية الإرادات العامة من مصادرها المختلفة والمتعددة ، و كيف يتم إنفاقها وفقا لأحكام الشرعية الإسلامية[1] .

- من التعريفات الأخرى لنظام الاقتصاد الإسلامي أنه مجموعة القواعد التي تعتمد على أصول العقيدة الإسلامية؛ وهي القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة والاجتهاد الفقهي، وتهتم جميعها في متابعة الأعمال الاقتصادية ضمن البيئة الاجتماعية .

- مجموعة المبادئ و الأصول الاقتصادية التي وردت في القرآن والسنة و التي تعالج الإرادات العامة و إنفاقها، و الموازنة بينها، و توجيهها لتحقيق أهداف الدولة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية[2] .

[1] الموسوعة العربية العالمية (1999) الطبعة الثانية ، المملكة العربية السعودية ، مؤسسة أعمال الموسوعة للنشر و التوزيع ، صفحة 422 ، جزء 2 بتصرف .

[2] عبد الحافظ الصاوي ، " مفاهيم خاطئة بشأن الاقتصاد الإسلامي - ماهية نظام الاقتصاد الإسلامي " ، الجزيرة .

المطلب الثاني :مبادئ النظام المالي الإسلامي.

يعتمد نظام الاقتصاد في الإسلام على ثلاثة أسس اقتصادية رئيسية هي:

• **الملكية المزدوجة:** هي إشارة إلى أن الإنسان هو المستخلف في الأرض حتى يستفيد منها ويعمل على تطويرها قال تعالى:[آمنوا بالله ورسوله وأنفقوا مما جعلكم مستخلفين فيه فالذين آمنوا منكم وأنفقوا لهم أجر كبير].

فيحقق الإنسان المسلم التملك ضمن حدود الشريعة الإسلامية وعليه أن يحافظ على أملاكه من خلال استخدامها بطريقة عادلة وبعيدة عن ضررها أو إهدارها. إذ يساهم نظام الاقتصاد الإسلامي في التمييز بين الأملاك الخاصة بالإفراد والأملاك العامة التي تعتبر ملكا للمجتمع ويقر التشريع الإسلامي بضرورة المحافظة على حقوق أصحاب الأملاك ويترتب عليها أن يوفر أصحابها الحماية لها من السرقة أو الاختلاس لذالك شرع الإسلام مجموعة من العقوبات التي تساهم في المحافظة على حقوق الملكية .

• **الحرية المقيدة:** من المبادئ الأساسية في الاقتصاد الإسلامي إذ لكل فرد الحرية في ممارسة الأنشطة الاقتصادية التي يريدها طالما أنها لا تتعارض أو تخالف مبادئ الشريعة الإسلامية ، لذالك الحرية الاقتصادية في الإسلام ليست مطلقة. ولكنها مقيدة بمجموعة من القواعد التشريعية والأخلاقية، إذا تعارضت المصالح مع بعضها فيجب تقديم المصلحة العامة على المصلحة الخاصة، لذالك لا يجوز احتكار السلع، وتعطيل الأراضي الصالحة للاستخدام ، والقيام بأعمال تلحق الضرر بالناس فالحرية الاقتصادية في الإسلام هي حقيقية تخدم مصالح الجميع وبعيدة عن الظلم والاستعباد، بل تتميز بالعدالة في ضمان حاجيات الأفراد الأساسية..

• **العدالة الاجتماعية:** هي من الأسس الاقتصادية المهمة في الاقتصاد الإسلامي ، ومن أهم صورها التوزيع العادل للدخل ضمن أحكام وضوابط الإسلام . وتحديد الطرق الصحيحة لإنفاق المال. ووضع الأسس المناسبة لتوزيع الميراث على الورثة وفقا للوسائل الشرعية الصحيحة.[3]

[3] أ.د.عبد الله الطرقي (1430 ه - 2009 م) ، الاقتصاد الإسلامي أسس و مبادئ و أهداف (الطبعة الحادية عشرة) ، الرياض - المملكة العربية السعودية : مؤسسة الجريسي للتوزيع و الإعلان، صفحة 21، 22،23.

المطلب الثـــــالث :خصائص النظام المالي الإسلامي.

يتميز النظام الاقتصادي في الإسلام عن غيره من الأنظمة الاقتصادية الأخرى بمجموعة من المميزات الخاصة، ومن أهمها:

- لا يشبه الاقتصاد الإسلامي أنواع الأنظمة الأخرى .
- الاعتماد على العقيدة الإسلامية، إذ يعتمد هذا النظام الاقتصادي على الإسلام في صياغة مبادئه و قوانينه و كافة القواعد و التشريعات الخاصة به.
- يرتبط الاقتصاد الإسلامي بالأخلاق أي يحافظ على القيم الأخلاقية الإسلامية و الصفات الحميدة وهي صدق الأمانة ومراعاة الحلال في كافة الأنشطة الاقتصادية .
- يعد الاقتصاد الإسلامي قريبا من الواقع ، أي يهتم بطبيعة الحالة الاجتماعية و الاقتصادية الخاصة في الأفراد ، ولا يعتمد على أية تقديرات أو خيارات غير حقيقية ، كما هو الحال في الأنظمة الاقتصادية الأخرى.
- الاهتمام بالشمولية : لا يهتم الاقتصاد الإسلامي بالأمور المالية و المادية فقط ، بل يهتم بالجوانب الأخلاقية والروحية التي تساهم في تحقيق كافة الحاجات الخاصة بالناس ، مثل العمل الذي يعتبر من ضروريات الحياة للحصول على السكن والتعليم و الرعاية الصحية وغيرها[4] .

[4] سناء رحماني ، و فتيحة ديلمي ، مبادئ الاقتصاد الإسلامي وخصائصه - مفهوم و منهج الاقتصاد الإسلامي ، المسيلة جامعة محمد بوضياف، صفحة من 4 الى 14 .

المبحث الثاني :سياسة النظام المالي الإسلامي ونفقاته وإيراداته :

المطلب الأول :السياسة المالية في الاقتصاد الإسلامي.

تعد السياسة المالية في الاقتصاد الإسلامي فرع من فروع السياسة الشرعية ، و تعرف بأنها : ' جميع القرارات ذات الصيغة المالية التي يتخذها ولي الأمر، سواء كان إجهاد منه لتطبيق نص شرعي أو إجتهاد منه لتحقيق مقاصد الشريعة بصفة عامة ' .

كما تعرف السياسة المالية في الاقتصاد الإسلامي بأنها: " استخدام الدولة الإسلامية لإيراداتها ونفقاتها لتحقيق أهدافها في ضوء القواعد و الأصول الإسلامية الحاكمة في هذا المجال "، فهي الطريق الذي تنتهجه في تخطيط الإنفاق العام و تدبير وسائل تمويله كما يظهر في الموازنة العامة للدولة، بما يحقق أهدافها الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية في ظل ما تعتنقه الدولة من عقائد و في حدود إمكانيات المتاحة .

من هذا النطق يجدر بنا أن نشير إلى أن السياسة المالية تتعلق بالإجراءات التي تستخدمها السلطات المالية لتحديد النشاط المالي ، و الأدوات التي تمكنها من التدخل في النشاط الاقتصادي و تكييف إنفاقها العام مع إراداتها العامة بالأسلوب الذي يكفل لها تحقيق الاستقرار الاقتصادي والعدالة الاجتماعية ، ومنذ البداية يتضح أن السياسة المالية في ظل الاقتصاد الإسلامي لم تأخذ بمبدأ الحياد المالي، بل أن الدولة بتحصيلها للإيرادات لتغطية نفقاتها المختلفة هي أشبه بالمضخة الماصة التي تمتص الإيرادات من الطبقات القادرة ، لتعيد توزيعها على الطبقات المحتاجة .[5]

[5] شعبان فهمي عبد العزيز ، " السياسة المالية و دورها في إصلاح الإقتصاد الإسلامي" ، محاضرات مقدمة إلي مؤتمر التحديات المعاصرة الإقصاد المصر ، القاهرة ،ص9 .

المطلب الثاني: إيرادات ونفقات الدولة في ظل الاقتصاد الإسلامي.

تنقسم الإيرادات الإسلامية من حيث الدورية أو السنوية إلي قسمين إيرادات دورية " عادية " وهي دعامة النظام المالي و الموارد الرئيسي لدار المسلمين و أخرى غير دورية " غير عادية " وهي غير سنوية.

❖ 1_ تعريف الإيرادات الدورية:

وهي الإيرادات التي عادة ما تحصل الدولة عليها ، وهذا سواء في الزكاة ، أو في الخراج ، أم في الجزية ، أم في عشور التجارة .

1_1 الزكاة :

الزكاة هي الركن الثالث من أركان الإسلام ، ورد ذكرها كثيرا في القرآن الكريم مقترنة مع وجوب إقامة الصلاة ، كقوله تعالى :{ و أقيموا الصلاة و آتوا الزكاة } " سورة البقرة الآية 110 " وتعني الزكاة شرعا إعطاء جزء من النصاب إلى فقير و نحوه غير متصف بمانع شرعي يمنع من الصرف إليه . ويمكن تعريفها بأنها نصيب مقدر شرعا في مال معين يصرف لطائفة مخصوصة .

شروط وجوبها: يشترط لوجوب الزكاة:

- **1 الحرية:** فلا تجب على العبد، لأنه لا يملك.
- **2الإسلام:** لقوله تعالى :{ خذ من أموالهم صدقة } " سورة التوبة 103 " و المقصود بهم المسلمين ، ولا يشترط – على الراجح – البلوغ والعقل ، فتجب الزكاة في مال الصغير و المجنون، لأنها فريضة تعلقت بالمال لا المتمول فيجب على و إليها خراج الزكاة .
- **3 النصاب:**

وهو القدر الذي إذا وصل إليه المال ووجبت فيه الزكاة، والأموال التي تجب فيها الزكاة هي:

أ• **النقود بجميع أنواعها** وتشمل: الذهب، الفضة، والأوراق النقدية .

ب• **عروض التجارة:** وتشمل كل ما أعد للربح لدى التاجر و البائعين على اختلاف أنواعها.

ج• **الأنعام** و تشمل: الإبل، البقر، الغنم ويدخل في الغنم الماعز.

د• **المحصولات الزراعية بأنواعها بالإضافة إلى المعادن** (كل ما استخرج من الأرض من ثروات معدنية كالحديد و النحاس) .

■ **4 الحول:**

لما ثبت في الحديث " لا زكاة في المال حتى يحول عليه الحول "، وذلك بأن يمر على هذا النصاب عام كامل و يعتبر في ذلك التقويم الهجري لا التقويم الميلادي، فيحسب ابتداء الحول من يوم إن يملك النصاب، و يظل كاملا إلى انتهاء الحول.

1_2 الخراج:

وهو ما يفرض على الأرض التي فتحها المسلمون عنوة أو صلحا، فهو ما يأخذه السلطان من وظيفة الأرض ، أي ما وقع على رقاب الأرض من حقوق تؤدى عنها و أول من فرض ضريبة الخراج هو عمر بن الخطاب رضي الله عنه . كما يعرف على أنه ما يوضع في الضرائب على الأرض أو على محصولاتها مقابل استغلال الزراع لها، وهو أقدم أنواع الضرائب، و قيل الخراج هو الاتاوة التي تؤخذ من أموال الناس.

1_3 الجزية :

وهي ضريبة تضعها الحكومة الإسلامية على رؤوس أهل الذمة نظير الدفاع عنهم في دار الإسلام . و دليل ذلك قول تعالى: { قاتلوا الذين لا يؤمنون بالله ولا باليوم الآخرة ولا يحرمون ما حرم الله و رسوله و لا يدينون دين الحق والذين أوتوا الكتاب حتى يعطوا الجزية على يد وهم صاغرون}، "سورة التوبة الآية 29"

و توضع الجزية على الرؤوس لا على الأموال ، فتؤخذ عن كل شخص من الكفار ، لا على ماله والجزية مشتقة من الجزاء ، فهي تؤخذ جزاء على كفرهم ، و لذلك لا تسقط إلا إذا اسلموا .

1_4 عشور التجارة :

وهو ما تفرضه الدولة على أموال التجار الصادرة من البلاد الإسلامية و الواردة إليها ، و الضرائب الجمركية وهي ما عرف في الفقه الإسلامي باسم العشور و هو ما يؤخذ على التجارة التي تمر بثغور الإسلام داخلة أو خارجة سواء مر بها مسلم أم معاهد أم ذمي .

فالعشور ضريبة بمقتضاها يحق لدولة الإسلام اقتضاء عشر من تلك التجارة التي تمر بوطن الإسلام إن كانت مملوكة لغير مسلم . ولقد نشأ هذا النوع من الضرائب الإسلامية نتيجة مبدأ المعاملة بالمثل .

❖ **2_ تعريف الإيرادات الغير العادية:**

تتمثل في الغنائم، الفيء القروض و الموارد الأخرى، والتي سنتناولها بإيجاز على الشكل الآتي:

2_1 الغنائم:

يقصد بها ما استولى عليه المسلمون من أموال الكفار ، بالقتال في ساحة المعركة من نقود ، سلاح ، متاع و غيرها ، وهو المعنى بقوله تعالى: { و أعلموا أنما غنمتم من شيء فإن لله خمسه و للرسول و لذي القربى و اليتامى و المساكين و ابن السبيل} " سورة الأنفال الآية رقم 41".

2_2 الفيء :

يراد به ما استولى عليه المسلمون من أموال الكفار ، عفوا من غير ايجاف خيل ، ولا ركاب ، أي من غير تحريك للجيش، ومن غير مقاتلة كما حصل في بني النضير ، أو كأن يهرب الكفار خوفا من المسلمين تاركين ديارهم و أموالهم فيستولي عليها المسلمون ليصالحوهم، و يعطوهم جزءا من أرضهم و أموالهم حتى لا يقاتلوهم، و الأصل فيها قوله تعالى " { ما أفاء الله على رسوله من أهل القرى فلله و للرسول ولذي القربى و اليتامى و المساكين و ابن السبيل كي لا يكون دولة بين الأغنياء منكم } " سورة الحشر الآية 6_7 "

2_3 القروض:

القرض هو ما تعطيه لغيرك من مال على إن يرده إليك ، لقد أجاز العلماء للدولة اللجوء إلى الاقتراض في حال إستنفاء جميع الموارد السابقة الذكر مستندين في ذلك على إن الرسول صلى الله عليه وسلم ما كان يأخذ إلا وظيفة حاقة في أوانها ، و إذا عجزت هذه الوظائف الحاقة عن الإيفاء بالغرض فكان الرسول صلى الله عليه وسلم يلجأ إلى استعجال الزكاة إن أمكن ، و إلا الاقتراض من المياسير للصرف على مصالح المسلمين ، وما فعله الرسول صلى الله عليه وسلم شرع لغيره .

2_4 الموارد الأخرى:

وهي تتمثل في:

- الأموال التي ليس لها مستحق: وهي الأموال التي لا يعلم لها مستحق، فكل ما استحقه المسلمون ولم يتعين مالكه منهم فهو من حقوق بيت المال، فإذا قبض صار بالقبض مضافا إلى حقوق بيت المال.
- الإنفاق في سبيل الله : أوجب الإسلام على المسلمين الإسهام في الإنفاق في سبيل الله ، والمقصود بيه الإنفاق على كل ما يتطلبه المجتمع من مصالح ضرورية كالدفاع عن البلاد ، و تزويد الجيش العامل بالمؤن و السلاح ، بناء المؤسسات الخيرية العامة التي لا غنى لأي بلد متحضر عنها ، و للحاكم كيفية تنظيم الحصول على هذه الموارد الكافية لسد العجز في موازنة الخزينة العامة عن طريق وضع نظم ضريبي عادل يلتزم خطة التصاعد بحيث يرتفع سعر الضريبة كلما زاد دخل المكلف بحسب درجة الغنى .[6]

[6] صلاح الدين سليم الخالدي : منظومة الإنفاق في سبيل الله من أهم مرتكزات النظام الاقتصادي الإسلامي، ماجستار الاقتصاد الإسلامي ، تحت إشراف : عبد اللطيف الهميم ، معهد الدعوة الجامعي للدراسات الإسلامية ، قسم الدراسات العليا ، 2010 .

المبحث الثالث :أدوات الاستثمار وقواعده في النظام المالي الإسلامي.

المطلب الأول :الأدوات الاستثمارية في ظل النظام المالي الإسلامي.

يعتمد نظام الاقتصاد الإسلامي على مجموعة من الأدوات الاستثمارية التي تساهم في تطبيق العمليات المالية والاقتصادية بين الناس ومن أهمها :

- **المضاربة :**

وهي دفع الشخص الذي يملك المال مبلغا منه لصاحب عمل أو مؤسسة استثمارية من اجل استثماره وتحقيق ربح منه يتم توزيعه وفقا لنسبة من الأرباح وهي ليست من المال الأصلي ولا يوزع هذا الربح إلا بعد إعادة قيمة رأس المال

- **المرابحة :**

هي أداة استثمارية قريبة من التجارة العامة، إذ يقوم من خلالها الشخص الذي يملك المال بشراء سلعة ومن ثم بيعها بسعر أعلى من سعر الشراء سواء نقدا أو بالتقسيط.

- **المشاركة:**

هي اشتراك أكثر من شخص في جهد العمل وقيمة المال، وتكون ملكية العمل والأرباح والخسائر موزعة عليهم جميعا.

المطلب الثاني : قواعد الاستثمار في الاقتصاد الإسلامي.

لقد أوجد الإسلام العديد من الضوابط التي تحكم وتوجه سلوك المستثمر المسلم و على الرغم من تعدد هذه الضوابط مجتمعة تسعى لتحقيق مقاصد الشارع الحكيم من مشروعية الاستثمار ، وهي :

- **استبعاد الفوائد الربوية في المعاملات :**

إن الركيزة الأولى التي يبنى عليها الاقتصاد الإسلامي ، ومن ثم البنوك الإسلامية وهي تحريم الربا ، فهي شرط أساسي و ضروري في المعاملات المالية، حيث ينظر في سلامة المشروع الاستثماري إلى خلوه من شبهة الربا (الاقتراض أو الاقتراض بفوائد)، وضمان توجيه الأموال إلى مجالات النفع بالطرق و الأساليب غير المحظورة شرعا، ولقد أجمع الفقهاء و العلماء على أن الفوائد المصرفية هي الربا بعينه، و الربا محرم بالقرآن و السنة، يقول الله تعالى: { وَ أَحَلَ اللّه البَيْعَ وَ حَرَّمَ الرِّبَا} وفي السنة النبوية يعتبر الربا من السبع الموبقات (المهلكات).

و يقول الرسول صلى الله عليه سلم في حديث أبي هريرة رضي الله عنه: " اجتنبوا السبع الموبقات، قالوا: يا رسول الله: وما هن ؟ ، قال: الشرك بالله، و السحر، وقتل النفس التي حرم الله إلى بالحق، و أكل الربا، و أكل مال اليتيم، و التولي يوم الزحف، وقذف المحصنات المؤمنات الغافلات ".[7]

- **الابتعاد عن الاحتكار :**

و الاحتكار معناه حبس السلعة عن البيع بقصد المغالاة في ثمنها، وقد وردت العديد من الأحاديث التي تحرم الاحتكار و منها قوله صلى الله عليه و سلم : (لا يحتكر إلا خاطئ) و قوله صلى الله عليه و سلم : (الجالب مرزوق و المحتكر ملعون) .

و كذلك أجمع الفقهاء على حرمة الاحتكار إلا أنهم اختلفوا بين موسع ومضيق حول تحديد نطاقه هل يكون في الطعام فقط أم يشمل كل ما يؤدي حبسه إلى الإضرار في المجتمع .

- **الاستثمار فيما أحل الله:**

هناك قاعدة شرعية تؤكد أن كل ما حرم استهلاكه حرم إنتاجه وبالتالي حرم الاستثمار فيه ، ولقد حرم الإسلام الاستثمار في العديد من السلع المحرمة لقبح في ذاتها كالخمر والمخدرات وغيرها من السلع التي تضر بالمجتمع والتي تدل على ضعف الإيمان وتمكن الأنانية وتوغل الجشع و الطمع في نفس الشخص المخالف ، ولعل أصحاب الفطر السليمة لا يجهلون الحكمة العظيمة من تحريم الشارع الحكيم لمثل تلك

[7] يوسف القرضاوي ، دور القيم و الأخلاق في الاقتصاد الإسلامي ، مكتبة وهبة ، مصر ، ط 1 ، 19995م ، ص 117

السلع التي تتعارض كليا مع المقاصد الشرعية " حفظ الدين وحفظ النفس وحفظ العقل وحفظ النسل و حفظ المال " ، التي تضمن تحقيق النفع للفرد والمجتمع و السعادة في الدارين.[8]

[8] أميرة مشهور ، الإستثمار في الإقتصاد الإسلامي ،مكتبة مدوبلى ، القاهرة ،ط1، ه 1411 ،صفحة 49 .

الخاتمة:

لقد ارتضى المولى – عز وجل– للأمة الإسلامية الدين الإسلامي وأتم نعمته عليها بهذا الدين الحنيف، فشرع القواعد ، والمبادئ العامة التي تسير على هداها البشرية، وإن التزام هاته الأمة بدينها في كل جوانب الحياة خاصة بالنظام المالي الإسلامي هو طريقها لتحقيق التطور خاصة إن هذا النظام قد سبق الأنظمة الوضعية بشوط كبير لما يتميز به من قدرة على حل المشاكل والمرونة مع ثبات القيم المستمدة من الشريعة الإسلامية والتي تبعث في الأفراد روح المسؤولية والولاء والإخلاص في تطبيقه وجهلنا هو ما جعلنا نتخلى على هذا النظام لذا لابد لنا من مراجعة مواقفنا خصوصا في ضل ما نتخبط به من مشاكل بسبب الأنظمة الوضعية فالنظام الإسلامي يتميز بتنوع موارده وشدة إنفاقه لذا أصبح من اللازم تطبيق النظام الإسلامي عامة وفي الجانب المالي خاصة للنهوض بالدولة الإسلامية والنجاح في تعبئة الموارد لتحقيق التنمية المستدامة.